

## الفصل الرابع عشر

### إنشاء الصيغة التاريخية

الإطناب والإيجاز والتكيز - الصيغة التاريخية بالنسبة للحقائق العامة والخاصة - بيان طبيعة الحقائق - بيان الكم والعدد .

يصل الباحث في التاريخ بعد هذا الشوط من العمل إلى مرحلة إنشاء الصيغة التاريخية ، قبل وضعها في صورتها النهائية ، والتي استمدتها من المادة الماثلة بين يديه ، بعد أن قام بنقلها ، وإثبات صحتها ، وترتيبها ، والاجتهاد فيها ، وتعليلها . وحقائق التاريخ المتنوعة المعقدة لا يمكن أن تركز كحقائق الكيمياء مثلا . ويحتاج التاريخ إلى صيغة وصفية للتعبير عن طبيعة ظواهره المختلفة . وينبغي أن تكون الصيغة التاريخية مختصرة ودقيقة . وقد يوجد التعارض بين الاختصار والدقة . فالأسلوب المختصر ربما يحول دون فهم المراد ، والأسلوب المطول ربما يقلل من قيمة التاريخ المكتوب ، ويقدم للقارئ ما ليس ضرورياً . فيحسن اتباع طريق وسط بين الطريقتين ، وذلك بضغط الحقائق أو الحوادث ، وبحذف كل ما هو غير ضروري لإيضاحها . وطبيعة الحقائق ذاتها ربما تجعل هذه العملية صعبة ، فالحقائق ذاتها تتفاوت في دقتها وتركيزها ، وتوجد حقائق مطولة مفصلة ، وأخرى مقتضبة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها .

فإذا يكون موقف الباحث في التاريخ إزاء هذه الحقائق المتفاوتة في الدقة والإطناب والإيجاز ؟

إذا كانت الحقائق معروفة بصفة عامة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها ، فإن الباحث لا يستطيع أن يوردها بغير هذه الصفة ، ولا يمكنه أن يجعل لها صفة التحديد والدقة القاطعة ، وإذا أضاف إليها الباحث تفاصيل من عنده ، فإنه يُبعد بينها وبين الواقع التاريخي . وإذا كانت تفاصيل واقعة ما ظاهرة معروفة ، فمن السهل تلخيصها وتركيزها وتقديمها للقارئ في صورة واضحة .

وقد يبدو جمع الحقائق أو الحوادث التاريخية في صيغة مركزة دقيقة أمراً متعلقاً بأسلوب العرض التاريخي ، ولكنه أمر أخطر وأكثر أهمية من ذلك ، فهو المرحلة السابقة مباشرة على وضع التاريخ المراد كتابته في صورته النهائية ، وهو احتياط ضروري للباحث في التاريخ ، لكي يعبر عن حوادث التاريخ المرنة الغامضة بلغة دقيقة محددة . فلا يجوز مثلاً استخدام الألفاظ العامة المجردة التي ربما تُعطي للكتابة طابعاً علمياً ، ولكنها تبعد بالباحث عن الوقائع المحددة الدقيقة .

وماذا يفعل الباحث في التاريخ لتكوين الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق العامة كالعادات والنظم ، أو الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق الخاصة والحوادث المفردة؟ ينبغي على الباحث أن يستعين في ذلك بما وصل إليه من التعرف على طبيعة الحقائق العامة ، ومدى انتشارها في الزمان والمكان ، بجمع كل الظواهر المتعلقة بها ، وتركيزها ، وتمييزها عن غيرها من الحقائق ، وبذلك ينتظمها في بنائه التاريخي . وأحياناً يكون من الصعب على الباحث أن يضع في صيغة واحدة معلومات عن عادة تتركب من عدة أفعال . فعليه في هذه الحالة أن يحاول تحديد الصفات المشتركة بين هذه الأفعال ، لكي توضع في صيغة واحدة . ولكي يحدد الباحث على وجه الدقة مدى انتشار عادة أو مذهب أو نظامٍ ما ، عليه أن يعرف المناطق التي انتشر فيها ، والزمن الذي ساد خلاله ، وكيف تغير أو تطور ، ومتى انتهى إن كان قد حدث ذلك . أو متى تحول إلى شيء آخر مشابه أو مخالف لما كان عليه في أول الأمر . ثم يُكوّن بناءً على ذلك الصيغة التاريخية المناسبة .

والصيغة التاريخية الخاصة بإنسان عظيم ، ينبغي أن تشمل الظروف التي أثرت في مجرى حياته ، والتي كوَّنت عاداته . والتي جعلته يقوم بأفعال معينة أثرت في المجتمع وفي مجرى التاريخ : سواء أكان ذلك من حيث حالته الصحية ، أم من حيث نوع بيئته ونشأته . أم ظروف تعليمه . أم حالته العقلية والنفسية . أم ظروف المجتمع الذي عاش فيه ... وعلى الباحث أن يحدد آراء هذا الرجل ومعلوماته وذوقه وخلقه ... وبتحديد كل هذه التفاصيل المتنوعة تأخذ في التكوّن الصيغة التاريخية المطلوبة للكتابة عنه .

ولكي ينشئ الباحث في التاريخ الصيغة التاريخية التي تعبر عن حادثٍ ما ،

ينبغي عليه أن يكون قد تبين طبيعته ومداه وأثره . والمقصود بطبيعة الحادث ، المظاهر الخاصة به التي تميزه عن غيره من الحوادث ، من حيث الزمان والمكان ، والظروف التي لابتسته ، وطريقة وقوعه ، وأسبابه البعيدة والقريبة ، والآثار التي ترتبت عليه . فإذا كان أمامنا مثلا رجال معينون ، في حالة عقلية معينة ، وتحت تأثير ظروف مادية واحدة ، قاموا بعمل محدد ، أدى إلى نتائج معينة ، فلكى يصل الباحث إلى إنشاء الصيغة التاريخية الخاصة بهم ، ينبغي عليه أن يحدد الدوافع التي أدت بهم إلى القيام بذلك العمل بمقارنة العمل الذي صدر عنهم بأقوالهم أنفسهم ، ثم مقارنة هذه الأقوال والأعمال بآراء من سمعوا تلك الأقوال أو شهدوا تلك الأعمال ، كما يبحث ما ترتب على ذلك من النتائج القريبة أو البعيدة .

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعطى الناحية التاريخية التي يدرسها التلوين المناسب ، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة عنها . ولا يمكن أن يحدّد ذلك التلوين بقواعد معينة ، والأمر متروك إلى ذوق الباحث وتقديره . فمثلا عند الكلام عن انعقاد مجلس طبقات الأمة في قرساي في ٤ مايو سنة ١٧٨٩ ، يحسن به أن يذكر جمال الجوّ في ذلك اليوم . وتزاحم الجماهير في الطرق والميادين وفي النوافذ وفي أعلى الدور ، وتزيين الشرفات بالسجاجيد . واصطفاف الجند . وسير الموكب ، ووصف فرق الموسيقى ، وابتهاج الجماهير ، واستقبال لويس السادس عشر وماري أنطوانيت ... فكل هذه التفاصيل تساعد على تلوين الموقف وتصويره ورسم الجوّ السائد ، الذي يجعله أقرب إلى الفهم وأدنى إلى التصور .

وربما يكون الباحث في حاجة إلى وسائل أخرى في إنشاء الصيغة التاريخية ، لبيان الكمّ والعدد ، وهو ما يُستخدم في بعض المسائل ، ويمكنه أن يستعين في ذلك بالطرق الآتية التي تتفاوت في مستوى دقتها ، وعلى نحو ما جاء في كتاب سينيوبوس ولايجلوا المشار إليه :

- ١ - المقياس ، أي قياس الأبعاد والمساحات والأوزان ، وبيان أرقام الإنتاج والأموال ، التي هي عنصر أساسي في المسائل الاقتصادية والمالية والضريبية .
- ٢ - التعداد ، وهو يتعلق بالإحصائيات ، وهو ضروري للحقائق التي تشترك في صفات محددة . ويلاحظ أن الحقائق التي تدخل في تعداد واحد، قد لا تنتمي

حتمًا إلى نوع واحد ، لأنها قد تتشابه في صفة واحدة وتختلف في صفات أخرى .  
ويلاحظ أن عدد سكان مدينة أو جيش ، لا يدل حتمًا على مستوى أولئك السكان  
أو قيمة ذلك الجيش ، ولكن التعداد يدل على مدى الكثرة أو القلة ، وارتباطه  
بالموارد الغذائية ، أو بالحالة الصحية أو التعليمية ... على أنه ينبغي الحذر دائماً  
من الأرقام التي توردها بعض الوثائق الرسمية ، ولا بد من التثبت من صحتها  
وتوفرها لبيان الوحدات المطلوب تعدادها .

٣- التقدير ، وهو نوع ناقص من التعداد ، ويُطبَّق على قطاع معين في  
ميدان البحث ، ويفترض أن ما يسرى على الجزء يسرى على سائر الأجزاء .  
والباحث مضطر إلى أن يفعل ذلك إذا تفاوت مقدار ونوع الوثائق التي يعثر عليها .  
وبالضرورة يكون التقدير موضع الشك إذا لم يتأكد الباحث من أن الجزء يشبه  
الكل في مجال البحث .

٤- أخذ العينات أو النماذج ، وهو تعداد مقصور على وحدات تؤخذ كمثال  
للحقائق في ميدان البحث . وتُحسب نسبة الوحدات التي يوجد التشابه بينها ،  
ويقرر الباحث إلى أي حد تنطبق هذه العينات على مجال البحث كله . وينبغي  
أن يأخذ الباحث هذه العينات من مواضع متفرقة وبأكثر قدر استطاع ، حتى  
يكون التقدير أكثر انطباقاً على الواقع التاريخي . وتطبق هذه الطريقة العملية على  
الكثير من الحقائق التاريخية ، مثلاً عند تحديد التناسب بين العادات المختلفة التي  
توجد في عصر أو مكان معين ، أو عند تحديد التناسب في جماعة يتنمى أعضاؤها  
إلى طبقات اجتماعية مختلفة .

٥- التعميم ، وهو عملية غريزية نحو التبسيط بناء على التشابه في بعض الصفات ،  
ولكن ينبغي على الباحث أن يحذر الأخطاء التي تترتب على التعميم ، كأن ينسب  
عادات قلة من الناس إلى شعب بأسره ، أو ينسب عادات وُجِدَت في زمن قصير  
إلى عهد طويل ، أو ينسب نظاماً ما ، إلى عهد سابق أو لاحق لوجوده الفعلي .  
فعلى الباحث أن يحدد على وجه الدقة الميدان الذي يرغب في التعميم بالنسبة إليه ،  
سواء أكان ذلك قطراً أم عصراً أم شعباً أم طبقة اجتماعية أم هيئة دينية معينة . . .  
وينبغي أن يثبت الباحث من أن الحقائق التي تقع في ذلك النطاق المحدد تتشابه

في النواحي التي ينطبق عليها التعميم بقدر الإمكان . وينبغي أن يكون التشابه حقيقياً وجوهرياً . وعلى الباحث ألا ينخدع بالتشابه السطحي وبالألفاظ الغامضة . وعليه أن يتأكد من أن الحقائق المعينة التي يرغب في تعميمها تمثل مجموع الحقائق التي من نوعها تمثيلاً صادقاً صحيحاً . فلا يخلط بين أنواع الحقائق المختلفة . وكذلك ينبغي ألا تكون المعلومات من النوع الشاذ . وكثيراً ما تحتوى الأصول التاريخية على أنواع من الشذوذ ، الذي قصد كاتبوه أن يسجلوا حوادث شاذة لا تمثل الواقع التاريخي .

والصيغة الوصفية التاريخية ليست هي النتيجة النهائية بالنسبة للباحث ، إذ أنها تُعطي الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الحقائق . ولا بد إلى جانب ذلك من تحديد العلاقات المتبادلة بين الحقائق . ولا بد من الربط والمقارنة بين بعض مجموعات الحقائق وبعض ، وتحديد مميزاتهما . ومدى انتشارها واستمرارها وأهميتها . وكلما كوّن الباحث مجموعات أوسع وأعم ، أسقط الصفات التفصيلية المتغيرة ، واستبقى الصفات العامة المشتركة .

ويستج عن ذلك كله تركيز الحقائق العديدة ، ووضعها في صيغة عامة واحدة ، سواء أكانت هذه الحقائق متعلقة بالدين أم السياسة أم اللغة أم الفن أم الاقتصاد . . . . . وبذلك يرتب الباحث الحقائق ، ويعدها للعرض التاريخي بطريقة توضح مضمونها المشترك .